



سلطة النقد الفلسطينية

تطورات المالية العامة والدين الحكومي

الربع الأول 2023



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
تموز 2023

تموز، 2023.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة
كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2023، تطورات المالية
العامة والدين الحكومي، الربع الأول 2023.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

1.....	المقدمة
2.....	1. الإيرادات العامة والمنح
2.....	إيرادات الجباية المحلية
3.....	إيرادات المقاصة
4.....	المنح والمساعدات الخارجية
4.....	2. النفقات العامة
4.....	الأجور والرواتب
5.....	نفقات غير الأجور
6.....	صافي الإقراض
6.....	الإنفاق التطويري
7.....	3. خلاصة الوضع المالي
8.....	4. المتأخرات
8.....	5. الدين العام الحكومي
9.....	الائتمان الممنوح للحكومة
10.....	الدين الحكومي الخارجي
10.....	6. مؤشرات الدين العام الحكومي
13.....	الملاحق
13.....	جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والإلتزام (مليون شيكل)
14.....	جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس النقدي والإلتزام (مليون شيكل)
15.....	جدول 3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)
15.....	جدول 4: المتأخرات على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)
15.....	جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)
16.....	جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

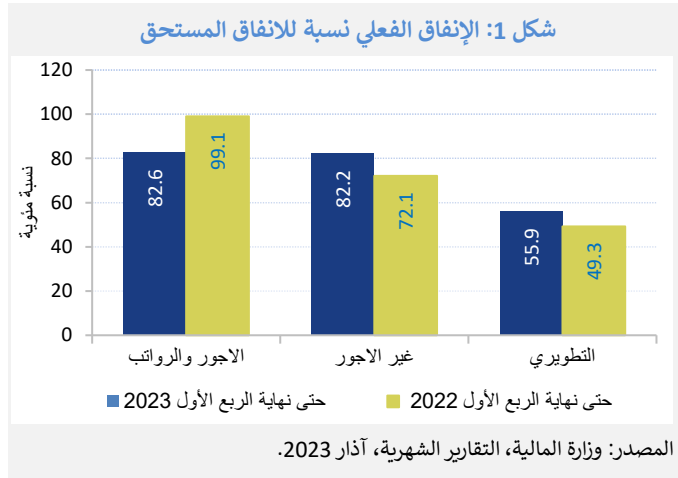
الملخص

شهد الربع الأول من العام 2023 إستمرار تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية، مع استمرار الخصومات والإقتطاعات الإسرائيلية المتكررة من أموال المقاصة، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراكم متأخرات جديدة على الحكومة، وعدم تمكنها من سداد كافة الإلتزامات المترتبة عليها. وقد جاءت أهم تطورات هذا الربع على النحو التالي:

- ارتفاع إيرادات الجباية المحلية مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ حوالي 2 مليار شيكل.
- تراجع إيرادات المقاصة مقارنة بالربع السابق، وارتفاعها مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل.
- ما زالت المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية، مع انخفاضها خلال هذا الربع أيضاً مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 177.5 مليون شيكل.
- تراجع حجم الإنفاق العام على الأساس النقدي مقارنة بالربع السابق، وارتفاعه مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 3.5 مليار شيكل، علماً أن الإنفاق على أساس الإلتزام قد بلغ حوالي 4.2 مليار شيكل.
- حقق الرصيد الكلي فائضاً بعد المنح والمساعدات على أساس الإلتزام، بحوالي 0.8 مليار شيكل.
- انخفاض الدين الحكومي مقارنة بالربع السابق والمناظر، ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار، مشكلاً نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.
- بلغ حجم المتأخرات على الحكومة خلال هذا الربع حوالي 827.9 مليون شيكل، فيما تم سداد حوالي 503 مليون شيكل من متأخرات سنوات سابقة.

المقدمة¹

تشير التقديرات الأولية إلى تحسن النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من العام 2023، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.1%² مقارنة بالربع المناظر، والذي انعكس على أداء المالية العامة بصورة تزايد في حجم الإيرادات المحلية. ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة من سداد كافة الإلتزامات المترتبة عليها، مما أدى إلى تراكم متأخرات جديدة، في ظل استمرار الاقتطاعات والخصومات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إضافة إلى استمرار تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية، وفاقم من الوضع المالي الصعب للحكومة الفلسطينية.



وقد شكل الإنفاق العام الفعلي حتى نهاية الربع الأول 2023 نحو 82.1% من المبالغ المستحقة على الحكومة خلال نفس الفترة³. علماً بأن هذه النسبة بلغت حوالي 82.6% للإنفاق على بند الأجور والرواتب، ونحو 82.2% للإنفاق على بند غير الأجور، فيما بلغت نحو 55.9% للإنفاق التطويري. وتشير هذه النسب إلى عدم قدرة الحكومة على سداد

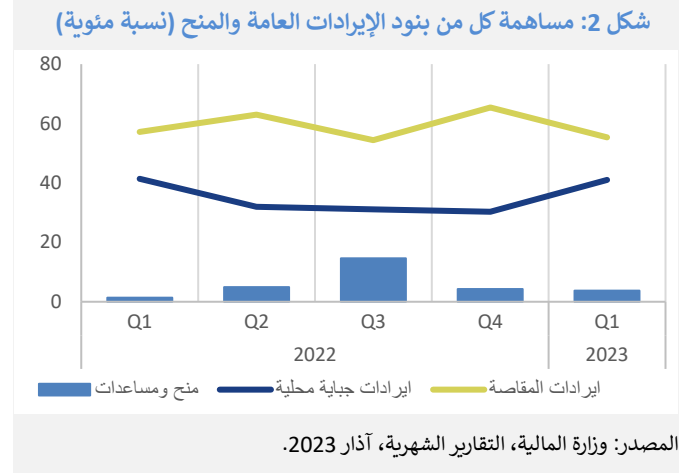
كافة الإلتزامات المترتبة عليها خلال الربع الأول من العام 2023، وهو ما يعني تراكم متأخرات جديدة على الحكومة، بلغت حوالي 0.3 مليار شيكل منذ بداية العام 2023⁴.

ومع استمرار الضغوط على المالية العامة، وبهدف تحقيق الإستدامة والإستمرارية في إدارة المال العام، استمرت الحكومة في سياسة إدارة الأزمة المالية من خلال إدارة أوجه الصرف لمواردها المالية، ومحاولة الموازنة قدر الإمكان المواءمة بين تغطية النفقات المترتبة عليها، وفي ذات الوقت سداد جزء من متأخرات سنوات سابقة، ومحاولة تخفيض حجم الديون، وتحديدًا الدين الداخلي الخاص بالقطاع المصرفي.

1 مصدر بيانات هذا التقرير: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (نيسان، 2023).
2 الحسابات القومية الربعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، علماً بأن جميع النسب الواردة في هذا التقرير والمترتبة بالحسابات القومية هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.
3 الإنفاق على أساس الإلتزام (المستحق) هو عبارة عن حجم الإنفاق الذي يتوجب على الحكومة دفعه خلال فترة زمنية معينة، في حين يمثل الإنفاق الفعلي حجم الإنفاق الذي استطاعت الحكومة دفعه فعلياً خلال فترة زمنية ما. أما الإنفاق المستهدف فهو عبارة عن الإنفاق المخطط له وفق موازنة الحكومة.
4 تعبر عن صافي المتأخرات (إجمالي المتأخرات المتراكمة خلال الفترة مطروحاً منها ما تم دفعه من متأخرات سابقة).

1. الإيرادات العامة والمنح

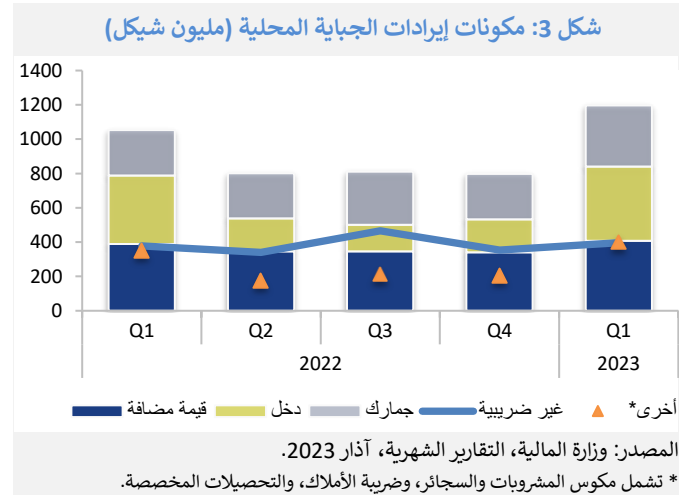
ارتفعت الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول 2023 بنحو 8.6%، و12.9%، مقارنة بالربع



السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 4.9 مليار شيكل⁵. توزعت بين إيرادات المقاصة بما نسبته 55.3%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 41%، وانخفضت مساهمة المنح والمساعدات الخارجية خلال هذا الربع، لتصل إلى 3.7% من حجم الإيرادات العامة والمنح.

إيرادات الجباية المحلية

بلغت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الأول 2023 حوالي 2 مليار شيكل، مقارنةً بحوالي 1.4 مليار شيكل خلال الربع السابق، ونحو 1.8 مليار شيكل خلال الربع المناظر. وتحققت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة استمرار التحسن الإقتصادي، إضافة إلى موسمية التحصيل الضريبي والخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة للمكلفين في الربع الأول من كل عام.



وتوزعت الإيرادات خلال الربع الأول 2023 بين إيرادات ضريبية بنسبة 71.1%، وإيرادات غير ضريبية بنحو 19.9%، فيما بلغت حصة التحصيلات المخصصة ما يقارب 9%. وقد ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية ما نسبته 57.3% من النفقات الفعلية، و47.1% من النفقات المستحقة خلال الربع الأول 2023.

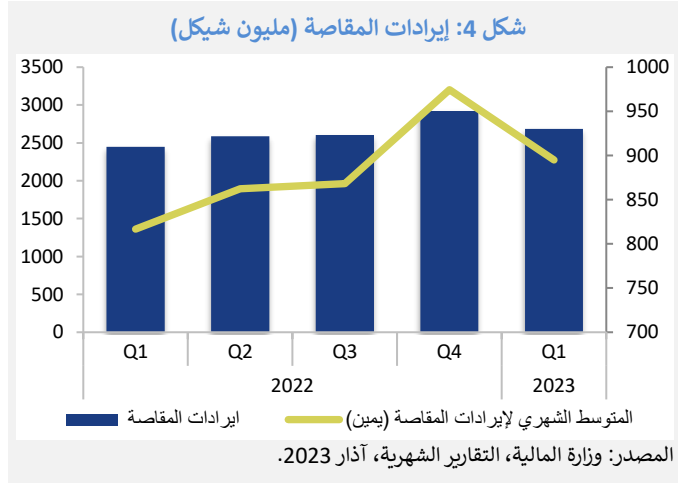
⁵ هذا المبلغ لا يشمل الإرجاعات الضريبية البالغة حوالي 10.3 مليون شيكل خلال الربع الأول 2023.

فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 58%، و24.9% مقارنة بالربعين السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وتوزعت بين ضريبة الدخل (30.5%)، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة (28.7%)، وإيرادات الجمارك (25.2%)، ومكوس السجائر (14.5%)، وساهمت باقي البنود الأخرى بنحو 1.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الأول 2023، بنسبة 12.3% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 4.7% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.4 مليار شيكل. فيما بلغت التحصيلات المخصصة حوالي 179 مليون شيكل، مقارنة مع 101.4 مليون شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 268.7 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

إيرادات المقاصة

بلغت إيرادات المقاصة المحولة فعلياً خلال الربع الأول 2023 حوالي 2.7 مليار شيكل، مقارنة بنحو 2.9

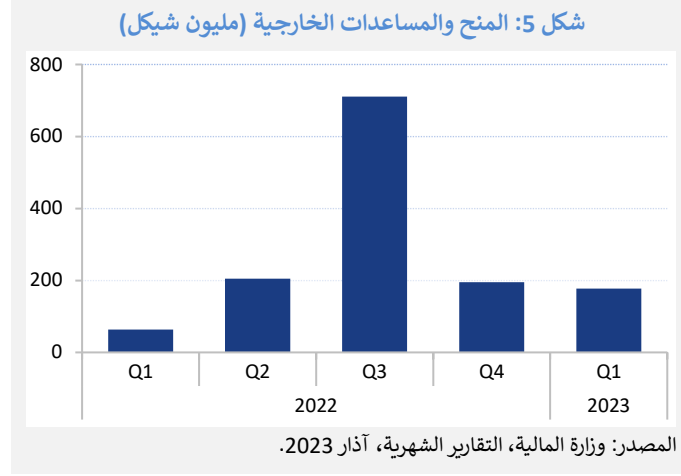


مليار شيكل خلال الربع السابق، ونحو 2.5 مليار شيكل خلال الربع المناظر. وتعتبر إيرادات المقاصة المصدر الأكبر لإيرادات الخزينة العامة، وتظهر العديد من المؤشرات أهميتها ودورها المحوري في استدامة المالية العامة، إذ غطت خلال هذا الربع ما يقارب 77.2% من النفقات العامة الفعلية، ونحو 63.4% من النفقات العامة المستحقة. كما شكلت نحو 57.4% من الإيرادات العامة.

وتوزعت إيرادات المقاصة خلال هذا الربع، بشكل أساسي بين ثلاثة بنود رئيسية: الإيرادات الجمركية بنسبة 44.2%، والإيرادات من ضريبة المحروقات بنسبة 31.7%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 26%. الجدير ذكره أن المتوسط الشهري لإيرادات المقاصة خلال هذا الربع قد بلغ حوالي 895 مليون شيكل، مقارنة بنحو 974.5 مليون شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 818.6 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

المنح والمساعدات الخارجية

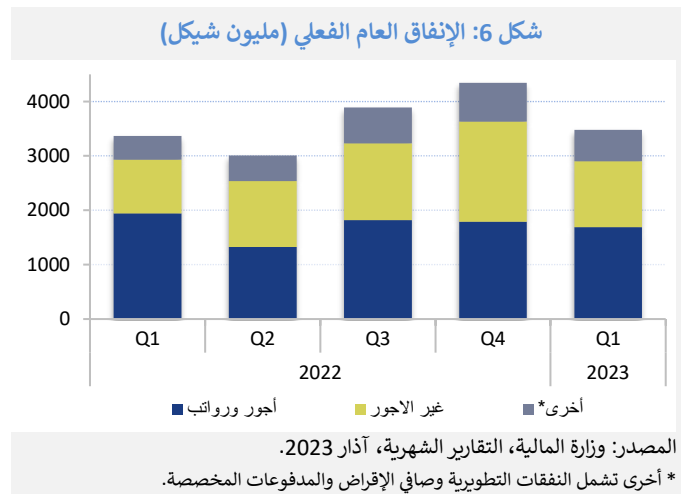
بقي حجم المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية جداً، مع تراجعها خلال الربع الأول 2023



إلى حوالي 177.5 مليون شيكل، مقارنةً بما قيمته 195.1 مليون شيكل خلال الربع السابق، وهو ما يشير إلى استمرار تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية. علماً بأنها توزعت خلال هذا الربع بين منح لدعم الموازنة بقيمة 112.4 مليون شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بقيمة 65.1 مليون شيكل.

2. النفقات العامة

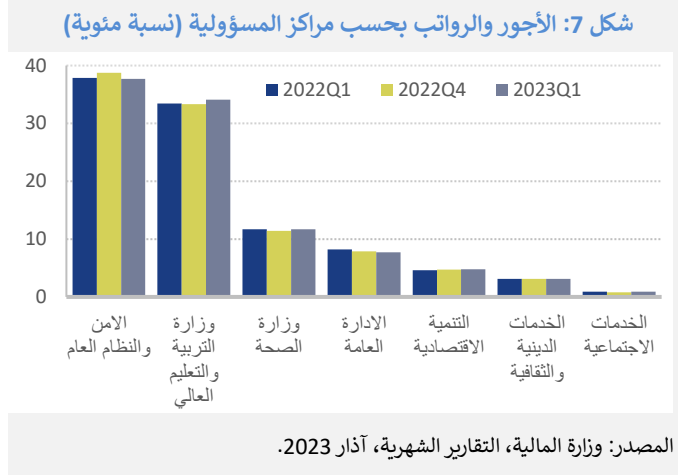
بلغت النفقات العامة الفعلية خلال الربع الأول من العام 2023، حوالي 3.5 مليار شيكل، مقارنةً مع 4.3 مليار شيكل خلال الربع السابق، ونحو 3.4 مليار شيكل خلال الربع المناظر. وفي ذات السياق، لم تتمكن الحكومة من دفع كافة الإلتزامات المترتبة عليها في موعد استحقاقها، مما أدى إلى تراكم متأخرات جديدة لصالح الموظفين العموميين والقطاع الخاص، وبناءً عليه فإن تحليل النفقات العامة وفقاً لأساس الإلتزام، يعتبر مؤشراً أفضل لمراقبة التطورات في بنود الإنفاق. فقد بلغ الإنفاق المستحق (على أساس الإلتزام) حوالي



4.2 مليار شيكل خلال الربع الأول 2023، مقارنةً بحوالي 4.9 مليار شيكل خلال الربع السابق، ونحو 4.1 مليار شيكل خلال الربع المناظر. الجدير ذكره أن الإنفاق العام يتركز في النفقات الجارية، التي بلغت حصتها خلال هذا الربع نحو 96.5%، في حين ما زالت حصة النفقات التطويرية عند مستويات متدنية، لم تتعدّ 3.5% من إجمالي النفقات العامة.

الأجور والرواتب

بلغت فاتورة الأجور والرواتب (المستحقة) خلال الربع الأول من العام 2023 حوالي 2 مليار شيكل عند نفس مستوى الربع السابق والمناظر تقريباً. أما على الأساس النقدي فقد بلغ حجم الإنفاق على بند الأجور والرواتب حوالي 1.7 مليار شيكل، مشكلاً نحو 82.6% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة خلال هذا الربع.



وما يزال قطاع الأمن والنظام العام يستحوذ على الحصة الأكبر من فاتورة الأجور بنسبة 37.7%، يليه وزارة التربية والتعليم بنسبة 34.1%، من ثم وزارة الصحة بنسبة 11.7%، ثم الخدمات العامة والإدارة العامة بحصة 7.7%، واستحوذت القطاعات الأخرى على حصة تقارب 8.8% من إجمالي فاتورة الأجور والرواتب⁶.

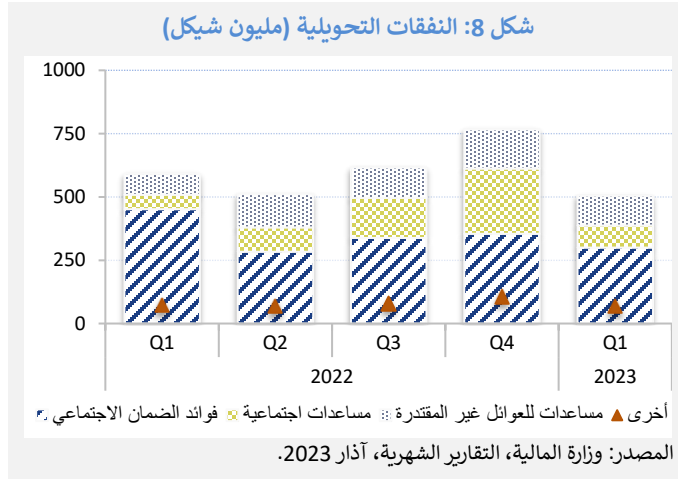
نفقات غير الأجور

انخفضت نفقات غير الأجور (المستحقة) خلال الربع الأول من العام 2023 بنحو 30% مقارنةً بالربع السابق، إلا أنها ارتفعت بنحو 7.8% مقارنةً بالربع المناظر، لتبلغ ما يقارب 1.5 مليار شيكل. أما على الأساس النقدي فقد انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 34.3% مقارنةً بالربع السابق، إلا أنها ارتفعت بنسبة 22.9% مقارنةً بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. وبذلك شكّل الإنفاق الفعلي على بند غير الأجور نحو 82.2% من المبلغ المستحق خلال هذا الربع من العام 2023.

وتوزعت نفقات غير الأجور بين نفقات تحويلية بنحو 47.4%، ونفقات استخدام السلع والخدمات نحو 18.1%، فيما بلغت حصة المساهمات الاجتماعية نحو 16.3%، والفوائد المدفوعة نحو 5.3%، ودعم الوقود بنحو 12.9%⁷.

⁶ هذا التوزيع على أساس الالتزام.

⁷ دعم الوقود (رديات ضريبة الوقود) كانت تعتبر كبند يخصم من إجمالي الإيرادات، وفي موازنة العام 2023 تم إعادة تصنيفها ضمن النفقات.



وفي ذات السياق بلغت قيمة النفقات التحويلية حوالي 0.6 مليار شيكل، توزعت بين فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) بنحو 52.3%، ومساعدة العوائل غير المقتدرة بنحو 20.4%، والمساعدات الاجتماعية بنحو 15.3%، وتوزع المتبقي 12% بين إعانات البطالة والتعويض عن أضرار طارئة وغيرها من التحويلات الأخرى.

صافي الإقراض

بلغ حجم صافي الإقراض خلال الربع الأول 2023 حوالي 324.5 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 320.2 مليون شيكل خلال الربع السابق، و334.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر. ويشمل هذا البند المبالغ التي تقتطعها إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل الخدمات والمنافع التي تقدمها بعض الشركات الإسرائيلية، كشركة الكهرباء القطرية والمياه والخدمات الطبية بشكل أساسي، بالإضافة إلى الاقطاعات والخصومات الأخرى.

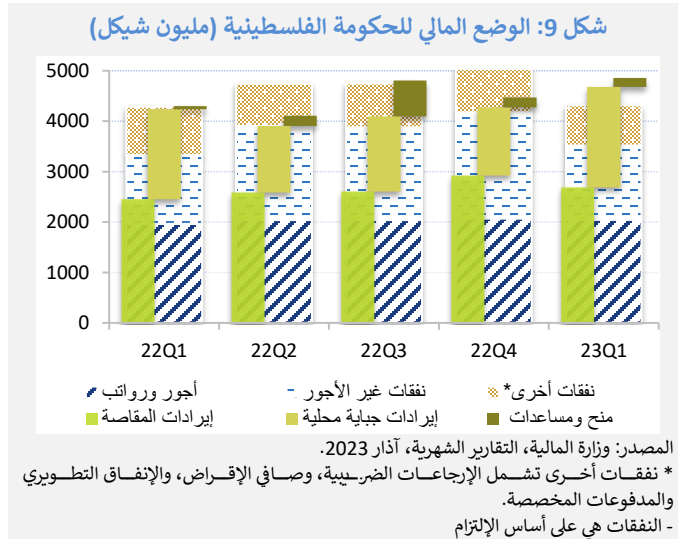
الإنفاق التطويري

بلغ حجم الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الأول 2023 حوالي 120.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 219.2 مليون شيكل خلال الربع السابق، و66 مليون شيكل خلال الربع المناظر. وشكّل الإنفاق التطويري الفعلي خلال هذا الربع نحو 55.9% من حجم الإنفاق على هذا البند وفق أساس الالتزام. وبلغت حصته 3.5% من إجمالي النفقات العامة، مقارنةً بنسبة 5% خلال الربع السابق، ونحو 2% خلال الربع المناظر⁸.

⁸ شكل الإنفاق التطويري نحو 5.1% من إجمالي النفقات العامة على أساس الالتزام خلال هذا الربع، مقارنة بـ 6.1% خلال الربع السابق، و3.3% خلال الربع المناظر 2022.

3. خلاصة الوضع المالي

حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية (الأساس النقدي) فائضاً بنحو 1.4 مليار شيكل خلال هذا الربع (أو ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي⁹)، فيما حقق الرصيد الكلي على أساس الإلتزام فائضاً بعد المنح والمساعدات الخارجية بقيمة 0.8 مليار شيكل (أو ما نسبته 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وبشكل عام، يرتبط هذا الفائض بموسمية التحصيل الضريبي والخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة للمكلفين في الربع الأول من كل عام، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات العامة خلال هذا الربع نتيجة استمرار التحسن الاقتصادي. ومع ذلك، فهذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ تراكمت متأخرات جديدة على الحكومة، وهو ما يعني أن مالية الحكومة ما تزال تعاني من صعوبات ومعوقات عديدة، حالت دون تمكنها من تغطية كافة الإلتزامات المترتبة عليها.



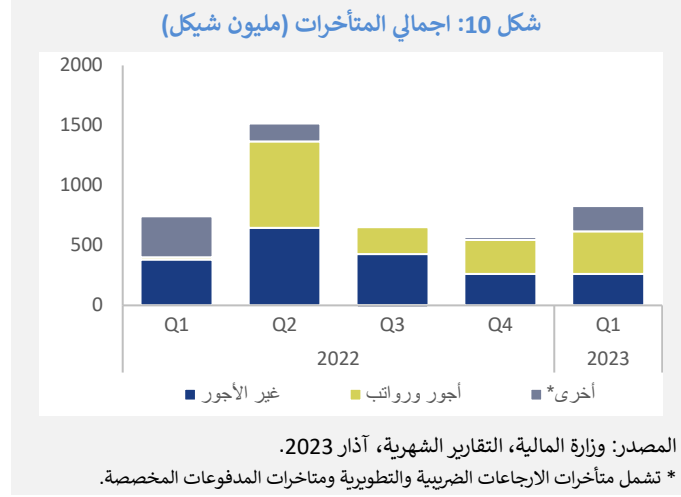
ويشير الشكل (9) إلى خلاصة الوضع المالي للحكومة، والذي يؤكد على أن المصدر الأكبر لإيرادات الخزينة هو إيرادات المقاصة. وبالتالي فإن أي خلل في إيرادات المقاصة يشوه بنود الموازنة، ويقاوم من العجز ويزيد الوضع المالي للحكومة صعوبةً وتعقيداً، وهذا يظهر من خلال عدم تمكن الحكومة من تغطية كامل نفقاتها المستحقة، نتيجة استمرار الإقتطاعات والخصومات الإسرائيلية من

أموال المقاصة. كما أن تدني مستويات المنح والمساعدات الخارجية يسهم أيضاً من صعوبة الوضع المالي للحكومة، خاصة وأن الجزء الأكبر من هذه المنح والمساعدات يستخدم لدعم الموازنة وتخفيض العجز فيها.

⁹ كافة النسب المدرجة التي يدخل في احتسابها الناتج الإجمالي هي أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

4. المتأخرات

بلغ إجمالي المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول من العام 2023 حوالي 827.9 مليون شيكل.



توزعت بشكل أساسي بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 355 مليون شيكل، ومتأخرات نفقات غير الأجور بحوالي 262.3 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية بنحو 95 مليون شيكل، ومتأخرات الارجاعات الضريبية بحوالي 69.8 مليون شيكل، وأخيراً بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 45.8 مليون شيكل.

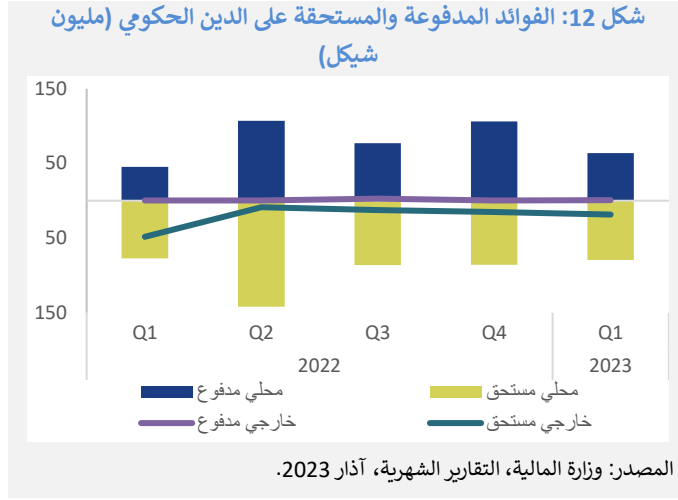
وفي المقابل استطاعت الحكومة خلال هذا الربع سداد حوالي 503 مليون شيكل من متأخرات سابقة. وفي المحصلة بلغ حجم صافي المتأخرات حوالي 324.9 مليون شيكل خلال هذا الربع.

5. الدين العام الحكومي



بلغ الدين العام الحكومي نهاية الربع الأول 2023 حوالي 3.5 مليار دولار (12.5 مليار شيكل)، منخفضاً بنسبة 1.6%، و5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليشكل نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع. وقد بلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 62.7%، في مقابل 37.3% للدين الحكومي الخارجي.

وقد بلغت قيمة الفوائد الفعلية المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال هذا الربع حوالي 63.9 مليون

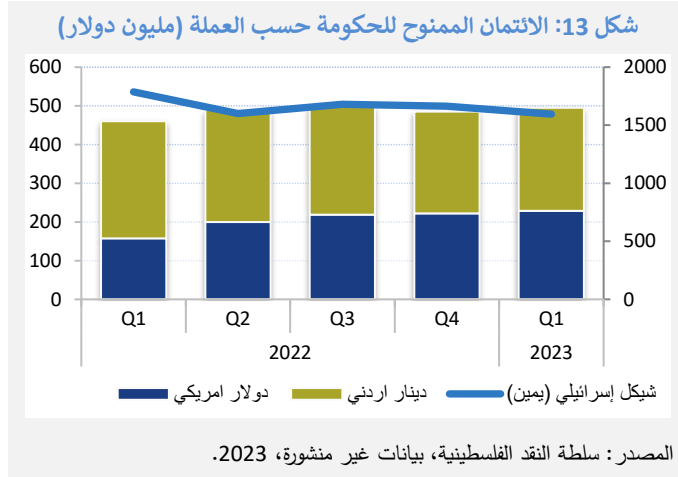


شيكل، معظمها فوائد على الدين المحلي بنحو 63.2 مليون شيكل. فيما بلغت الفوائد المستحقة 97.8 مليون شيكل، توزعت بين 79.4 مليون شيكل فوائد على الدين المحلي، وحوالي 18.4 مليون شيكل فوائد على الدين الخارجي. علماً بأن قيمة الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الخارجي متدنية جداً، مقارنةً بتلك الخاصة بالدين المحلي، باعتبار

أن الدين الحكومي الخارجي أقرب في طبيعته للمنح والقروض الحسنة.

الائتمان الممنوح للحكومة

تشير بيانات سلطة النقد إلى انخفاض الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي خلال الربع الأول من العام 2023 بنسبة 2.5%، و6.7%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، ليبلغ حوالي 2.1 مليار دولار¹⁰، وليشكل ما يقارب 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

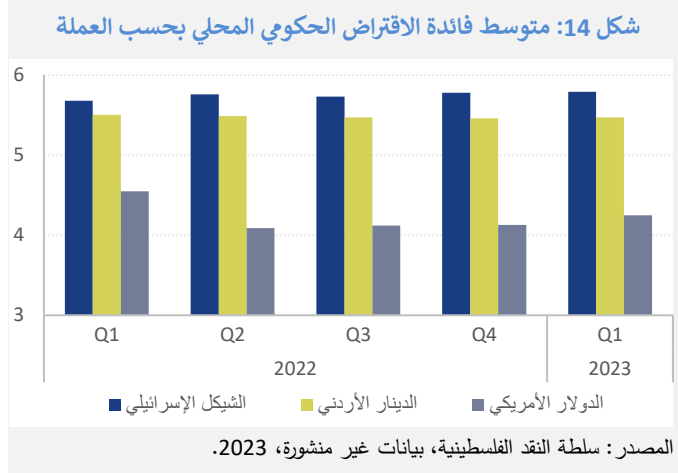


وتتأثر نسب التغير في الائتمان الحكومي بتغيرات سعر الصرف (خاصة على الائتمان الممنوح بعملة الشيكال الإسرائيلي)، فعند تحديد أثر سعر الصرف، يتبين أن الانخفاض في الائتمان الممنوح للحكومة يبلغ نحو 1.7% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعه بنسبة 2.2% مقارنة بالربع المناظر¹¹.

¹⁰ هناك اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وسلطة النقد، وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى، كذلك أيضاً فإن عملية تسجيل القيود واستخراج البيانات، بالإضافة إلى سعر الصرف المستخدم قد تؤدي إلى وجود مثل هذه الفروقات.

¹¹ بلغ متوسط سعر الصرف نهاية الربع الأول 2023 ما يقارب 3.579 شيكل لكل دولار، مقارنة بنحو 3.540 و3.175 خلال الربع السابق والمناظر على الترتيب.

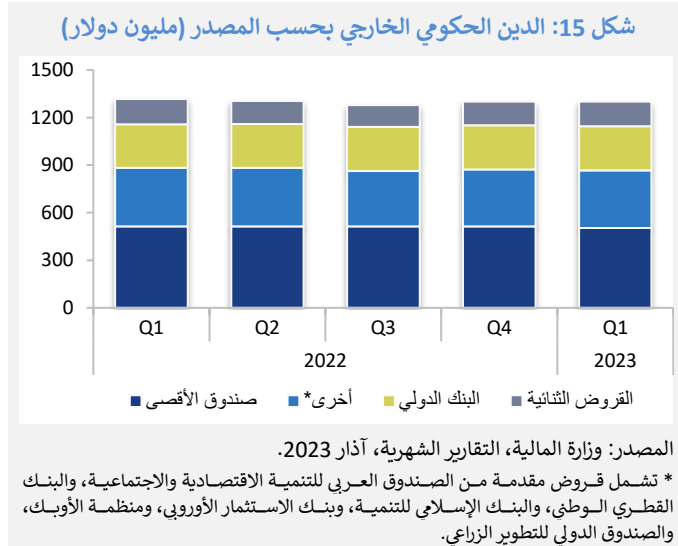
الجدير ذكره أن عملة الشيكل استحوذت على نحو 75.3% من حجم الائتمان الممنوح للحكومة، إذ أن معظم النفقات العامة هي بعملة الشيكل، الأمر الذي يدفع الحكومة للاقتراض بهذه العملة، في محاولة منها



لتفادي مخاطر أسعار الصرف. في حين بلغت حصة الدينار الأردني من الائتمان الحكومي نحو 12.6%، والدولار الأمريكي ما نسبته 10.8% خلال نفس الفترة. وقد بلغ متوسط الفائدة على الاقتراض الحكومي بعملة الشيكل خلال هذا الربع ما نسبته 5.79%. فيما بلغ متوسط الفائدة على الدينار الأردني حوالي 5.47%، وعلى عملة الدولار الأمريكي نحو 4.25%.

الدين الحكومي الخارجي

ما زال الدين الحكومي الخارجي مستقراً عند مستوياته خلال الفترات السابقة، إذ بلغت قيمته حوالي 1.3



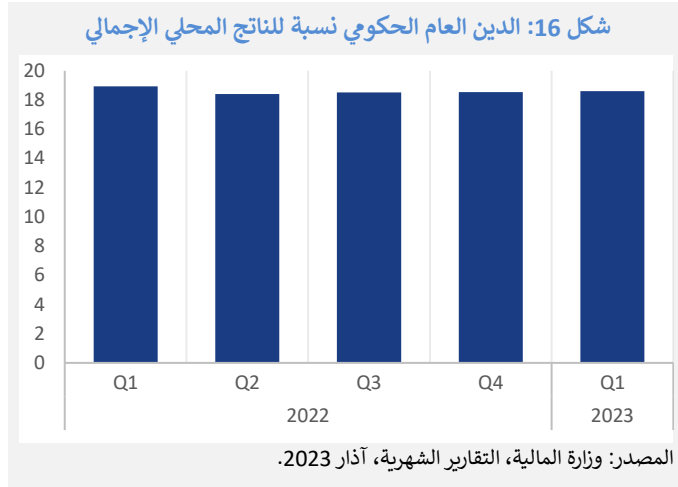
مليار دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2023، أو ما يعادل 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويظهر الشكل (15) توزيع الدين الحكومي الخارجي بين قرض مقدم من صندوق الأقصى بقيمة 503.5 مليون دولار، وآخر من البنك الدولي بقيمة 279.3 مليون دولار، وقروض ثنائية بقيمة 154.7 مليون دولار. فيما توزع باقي الدين الحكومي الخارجي البالغ 362.6 مليون دولار بين قروض مقدمة

من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك القطري الوطني، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة الأوبك، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي.

6. مؤشرات الدين العام الحكومي

تستخدم مؤشرات الدين العام لفهم طبيعة العلاقة بين أداء المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام، كما تستخدم هذه المؤشرات لتقييم تطورات الدين العام والقدرة على السداد وإدارة هذا الدين. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم وضع الدين العام الحكومي:

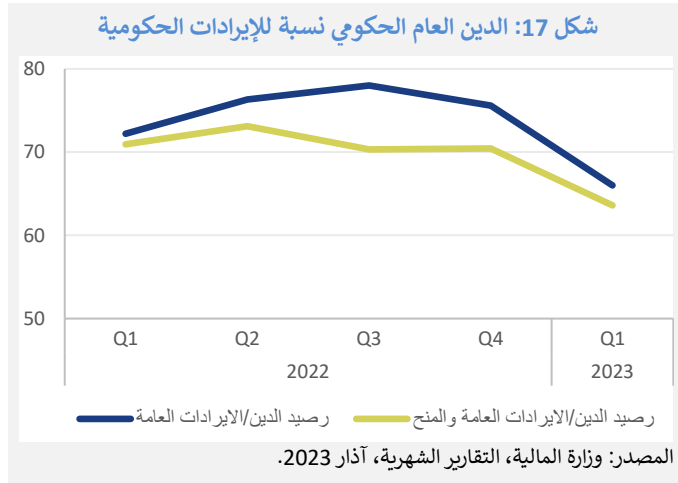
الدين العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام 2023 نحو 18.6%، مقارنة بنسبة 18.5% خلال الربع السابق، وبنحو 18.9% خلال الربع المناظر. وعند إضافة المتأخرات المتراكمة باعتبارها إلتزامات واجبة السداد، فإن هذه النسبة ترتفع إلى مستويات تزيد عن السقف المسموح به بحسب قانون الدين العام، الذي حددها عند

مستوى 40% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كحد أعلى في نهاية كل عام.

الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية



يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الدين، إضافة إلى استنزاف الموارد المالية للحكومة. وقد بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الإيرادات العامة الصافية خلال الربع الأول 2023 نحو 66%، مقارنة مع 75.6% خلال الربع السابق، و72.1% خلال الربع المناظر. وساهمت

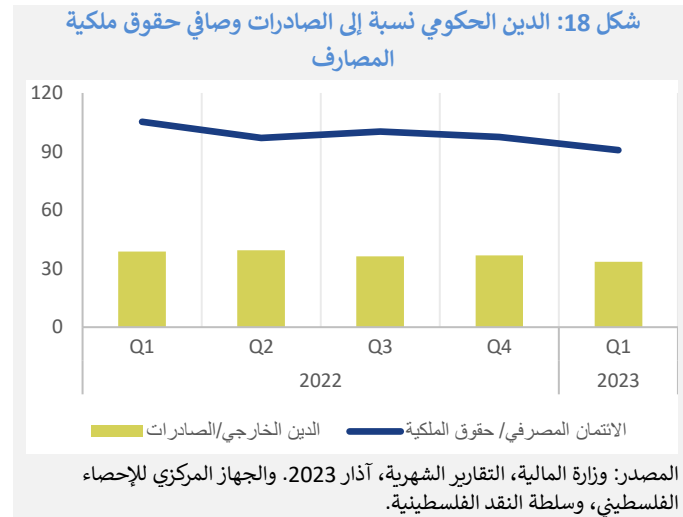
المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذه النسبة بحوالي 2.4 نقطة مئوية، لتبلغ بذلك نسبة الدين الحكومي إلى صافي الإيرادات العامة والمنح نحو 63.6% خلال هذا الربع.

الائتمان الممنوح للحكومة نسبة إلى حقوق ملكية المصارف

يقيس هذا المؤشر درجة تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة، ومدى حساسية هذا القطاع لأداء المالية العامة، وقدرته على تحمل الصدمات في حال تأخرت الحكومة عن سداد إلتزاماتها تجاه المصارف. إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع مخاطر هذا الدين على القطاع المصرفي، والعكس صحيح. وتظهر البيانات أن هذه النسبة بلغت خلال الربع الأول 2023 حوالي 90.7%، مقارنة بحوالي 97.5% في الربع السابق، و105.2% خلال الربع المناظر.

الدين الحكومي الخارجي نسبة إلى الصادرات

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون الخارجية. وقد بلغت هذه



النسبة خلال الربع الأول 2023 نحو 33.5%، مقارنة بحوالي 36.7% و38.7% خلال الربع السابق والمناظر على الترتيب. ونتيجة لغياب العملة الوطنية الفلسطينية فإن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة لن يحدث أثراً كبيراً في حجم الاحتياطيات بالعملات الأجنبية. علماً أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتم مع إسرائيل وبعملة الشيك.

الملاحق

جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والإلتزام (مليون شيكل)

2023	2022				البيان
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
2685.0	2923.5	2604.4	2587.4	2455.9	إيرادات المقاصة (نقدي)*
2941.2	3076.1	2746.6	2733.8	2599.4	إيرادات المقاصة (إلتزام)
1299.8	1323	1231.4	1213.2	1384.3	الجمارك
766.1	811.2	711.1	709.6	563.21	ضريبة القيمة المضافة
931.2	918.9	882.7	861.7	701.1	ضريبة المحروقات
-55.9	23	6.3	34.1	31.4	أخرى
1419.1	898.2	916.6	889.8	1135.1	الإيرادات الضريبية (نقدي / إلتزام)
432.3	191	155.0	191.7	400.5	ضريبة الدخل
407.4	341.4	346.3	345.8	388.4	ضريبة القيمة المضافة
357.1	265	309.2	264.3	265	الجمارك
1.5	1.3	1.5	1.2	0.8	مكوس المشروبات
206.5	97.8	103.0	85.3	68.7	مكوس السجائر
14.3	1.7	1.6	1.5	11.7	ضريبة الأملاك
179.0	101.4	105.9	85.8	268.7	المتحصلات المخصصة
396	353.1	466.0	340.3	378.7	الإيرادات غير الضريبية (نقدي / إلتزام)
113.6	80.3	85.3	85.6	112.2	رسوم تأمين وخدمات صحية
46.9	44.3	47.0	42.5	44.9	رسوم مواصلات
53.2	79.1	55.5	49.9	41.6	رسوم سلطة الأراضي
7.3	50.6	82.4	1.9	26.6	رخص مزاولة المهنة
0	97.9	126.1	146	152.9	أخرى
0.4	0.9	69.7	14.4	0.5	عوائد استثمارية
177.5	195.1	710.7	204.9	63.2	المنح والمساعدات الخارجية (نقدي / إلتزام)*
10.3	169.9	228.9	219.1	177.6	الإرجاعات الضريبية (نقدي)**
79.9	186.8	238.6	234.1	219.9	الإرجاعات الضريبية (إلتزام)**
4679.4	4276.2	4093.0	3903.1	4239.0	إجمالي الإيرادات العامة (نقدي)
4856.9	4471.3	4803.7	4108	4302.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (نقدي)
4846.6	4301.4	4574.8	3888.9	4124.6	إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح (نقدي)
3.54	3.50	3.41	3.34	3.19	متوسط سعر الصرف الفعلي (شيك لكل دولار أمريكي)

* تتساوى كافة بنود الإيرادات وفق الأساس النقدي وأساس الإلتزام باستثناء إيرادات المقاصة.

** رديات ضريبة الوقود كانت تعتبر كبنود يخصم من إجمالي الإيرادات ضمن الإرجاعات الضريبية، وفي موازنة العام 2023 تم إعادة تصنيفها ضمن النفقات (دعم الوقود). المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس التقدي والإلتزام (مليون شيكل)

2023	2022				البيان
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
الأساس التقدي					
1690.1	1788.8	1816.9	1323.4	1943.6	الأجور والرواتب
1211.6	1842.9	1413.4	1215.8	985.8	نفقات غير الأجور
198.2	398.8	308.2	268.0	75.6	مساهمات اجتماعية
219.0	449.8	306.7	260.5	199.3	استخدام السلع والخدمات
573.9	871.3	694.4	577.7	662.7	تحويلية
87.6	257.3	157.48	95.9	56.9	مساعداً اجتماعية
117.3	154.1	121.12	130.5	82.7	مساعداً للعوائل غير المقتدرة
51.0	46.7	49.31	34.6	62.6	إعانات البطالة
300.0	354.6	338.01	284.2	451.1	فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية)
18.0	58.5	28.4	32.5	9.5	أخرى
156.0	-	-	-	-	دعم الوقود
0.6	16.5	24.1	2.3	2.4	رأسمالية صغرى
63.9	106.5	80	107.3	45.8	دفعات الفائدة
63.2	106.2	77.2	106.9	45.3	المحلية
0.7	0.3	2.8	0.4	0.5	الخارجية
324.5	320.2	271.4	298.8	334.3	صافي الإقراض
120.5	219.2	195.7	125.0	66.0	النفقات التطويرية
133.2	175.6	191.9	44.3	36.7	المدفوعات المخصصة
3479.9	4346.7	3889.3	3007.3	3366.4	النفقات العامة
أساس الالتزام					
2045.0	2070.6	2039.1	2042.6	1961.8	الأجور والرواتب
1473.8	2104.9	1842.2	1861.8	1367.6	نفقات غير الأجور
205.0	205.3	198.6	200.4	186.8	مساهمات اجتماعية
337.9	886.9	737.1	793.9	305.8	استخدام السلع والخدمات
656.3	872.1	760.6	709.2	744.2	تحويلية
97.9	240.8	148.03	121.17	89.5	مساعداً اجتماعية
120.1	143.3	142.08	147.16	114.6	مساعداً للعوائل لغير المقتدرة
51.9	51.7	51.67	51.64	51.4	إعانات البطالة
334.6	383.1	348.14	348.52	467.5	فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية)
52.0	53.3	70.7	40.7	21.1	أخرى
157.4	-	-	-	-	دعم الوقود
19.4	39.7	46.8	7.8	5.1	رأسمالية صغرى
97.8	100.9	99.1	150.5	125.7	دفعات الفائدة
79.4	85.8	86.4	141.8	77.4	المحلية
18.4	15.1	12.7	8.7	48.3	الخارجية
324.5	320.2	271.4	298.8	334.3	صافي الإقراض
215.5	300.7	251.8	220.5	133.8	النفقات التطويرية
179.0	101.4	105.9	85.7	268.7	المدفوعات المخصصة
4237.8	4897.8	4510.4	4509.4	4066.2	النفقات العامة

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 3: الرصيد الكلي للحكومة (مليون شيكل)

2023	2022				البيان
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
الأساس النقدي					
1309.7	-21.2	170.5	801.7	761	الرصيد الجاري
1189.2	-240.4	-25.2	676.7	695	الرصيد الكلي قبل المساعدات
1366.7	-45.3	685.5	881.6	758.2	الرصيد الكلي بعد المساعدات
أساس الالتزام					
833.1	-355.1	-262.0	-473.3	230.0	الرصيد الجاري
617.6	-655.8	-513.8	-693.8	96.2	الرصيد الكلي قبل المساعدات
795.1	-460.7	196.9	-488.9	159.4	الرصيد الكلي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 4: المتأخرات على الحكومة (مليون شيكل)

2023	2022				البيان
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
غير الأجور	381.8	646.1	428.8	262.1	262.3
الأجور والرواتب	18.4	719.2	222.0	281.9	355
النفقات التطويرية	67.9	95.4	56.0	81.5	95
الإرجاعات الضريبية	42.3	15.0	9.7	16.9	69.8
مدفوعات مخصصة	232.1	41.6	-86.0	-74.2	45.8
إجمالي المتأخرات	742.5	1517.3	630.5	568.2	827.9
دفعات عن متأخرات سنوات سابقة	-560.8	-446.5	-456.0	-433.1	-503
صافي المتأخرات	181.7	1070.8	174.5	135.1	324.9

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

2023	2022				البيان
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
إجمالي الفوائد المدفوعة	45.8	107.3	80	106.5	63.9
الفوائد المحلية	45.3	106.9	77.2	106.2	63.2
الفوائد الخارجية	0.5	0.4	2.8	0.3	0.7
إجمالي الفوائد المستحقة	125.7	150.5	99.1	100.9	97.8
الفوائد المحلية	77.4	141.8	86.4	85.8	79.4
الفوائد الخارجية	48.3	8.7	12.7	15.1	18.4

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

2023	2022				البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
3486.9	3,542.7	3,561.2	3506.2	3668.9	الدين العام الحكومي (مليون دولار)
1300.1	1,301.1	1,278.5	1305.1	1315.9	الدين الحكومي الخارجي (مليون دولار)
6.9	6.8	6.6	6.8	6.8	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2186.8	2,241.6	2,282.7	2201.1	2353.0	الدين الحكومي المحلي (مليون دولار)
11.7	11.7	11.9	11.6	12.1	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
972.4	1118.1	1114.6	1023.9	1044.2	ديون قصيرة الأجل (مليون دولار)
1214.4	1123.5	1168.1	1177.2	1308.8	ديون طويلة الأجل (مليون دولار)
متوسط سعر الفائدة على الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية)					
5.47	5.46	5.47	5.49	5.50	الدين الأردني
5.79	5.78	5.73	5.76	5.68	الدين الإسرائيلي
4.25	4.13	4.12	4.09	4.55	الدين الأمريكي
حصة العملات المختلفة من الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية)					
75.3	76.6	76.3	75.8	78.7	الدين الإسرائيلي
10.8	10.2	10	9.5	6.9	الدين الأمريكي
12.6	12.1	12.7	13.7	13.3	الدين الأردني
أهم مؤشرات الدين العام الحكومي (نسبة مئوية)					
18.6	18.5	18.5	18.4	18.9	الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي
66	75.6	78	76.3	72.1	الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة
63.6	70.4	70.3	73.1	71	الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة والمنح
33.5	36.7	36.3	39.4	38.7	الدين الحكومي الخارجي نسبة لإجمالي الصادرات
90.7	97.5	100.3	97.0	105.2	الائتمان الممنوح للحكومة نسبة إلى حقوق ملكية المصارف
بنود تذكيرية (مليون دولار)					
*4692.9	4784.1	4747.2	4737.2	4843.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
*960.3	969.6	903.2	820.9	850	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.
وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2022، 2023
* بيانات أولية.